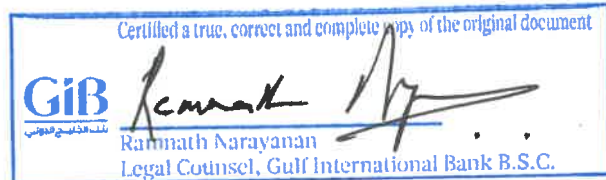


المحتويات

صفحة

٣	١- إتفاقية التأسيس
٧	٢- النظام الأساسي
٧	الفصل الأول في تأسيس البنك
٩	الفصل الثاني رأسمال الشركة
١١	الفصل الثالث تعديل رأسمال الشركة
١٢	الفصل الرابع إدارة الشركة
١٦	الفصل الخامس الجمعية العامة
٢٠	الفصل السادس حسابات الشركة
٢٢	الفصل السابع تصفية الشركة
٢٢	الفصل الثامن التحكيم
٢٢	الفصل التاسع أحكام ختامية
٢٣	٣- ملحق

الطبعة التاسعة - يناير ٢٠٠٨



اتفاقية تأسيس بنك الخليج الدولي

شركة مساهمة بحرينية

الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥

والتعديلات التي أدخلت عليها بموجب المراسيم بقانون

رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ ورقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ ورقم (٩) لسنة ١٩٩٨

ورقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

إدراكاً من حكومات الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأهمية استثمار بعض أموالها في مشروعات مصرفية تعود عليها بالنفع والازدهار، فقد اتفقت بموجب هذه الاتفاقية والتعديلات اللاحقة لها على ما يلي:

مادة (١)

تظل الشركة المسماة "بنك الخليج الدولي" شركة مساهمة بحرينية قائمة بموجب اتفاقية تأسيسها الموافق عليها بالمرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥ والتعديلات اللاحقة لها.

مادة (٢)

تخضع الشركة أساساً لأحكام هذه الاتفاقية والنظام الأساسي المرفق بها، وتكون هذه الأحكام نافذة ولو تعارضت مع القانون الداخلي لدولة المقر (البحرين) وفي حالة عدم وجود حكم في الاتفاقية أو النظام الأساسي يحكم المسألة المعينة تطبيق قوانين دولة المقر.

مادة (٣)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة المنامة في دولة البحرين. ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ للشركة فروعاً أو توكيلات أو مكاتب تمثيل أو شركات متفرعة عنها داخل وخارج الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك حسب القوانين والأنظمة والإجراءات المرعية في الدول المعنية.

مادة (٤)

مدة الشركة خمسون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور القانون المرخص بتأسيسها، ويجوز إطالة هذه المدة لمدة أو مدد أخرى بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

مادة (٥)

أغراض الشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية لحساب البنوك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معها، كما يجوز أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات والمؤسسات التي نزاول أعمالاً شبيهة بالأعمال التي تقوم بها أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها أو تشتريها أو أن تلحقها بها ويجوز لها أيضاً أن تمتلك أو تؤسس بنوكاً أو تساهم في بنوك قائمة فضلاً عن حقها في القيام بأية استثمارات أخرى وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المصرفية المرعية.

مادة (٦)

- ١- حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ ثلاثة بلايين دولار أمريكي مقسماً إلى ثلاثة بلايين سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد.
- ٢- يبلغ رأسمال الشركة الصادر والمدفوع كاملاً بليون دولار أمريكي مقسماً إلى بليون سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد.
- ٣- تحدد الجمعية العامة غير العادية رأس المال الصادر والمدفوع كاملاً وفقاً للشروط التي تقرها.

مادة (٧)

أسهم الشركة اسمية وغير قابلة للتجزئة. ويحق لمجلس الإدارة الموافقة على إصدار أو تحويل أية أسهم في الشركة لأي شخص طبيعي أو اعتباري دون أن يكون لباقي المساهمين ممارسة حق الأولوية في شراء الأسهم في حالة رغبة أي مساهم في تحويل أسهمه.

مادة (٨)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار تقريباً، وتحسب هذه المصروفات ضمن المصروفات العمومية.

مادة (٩)

تعفي دولة المقر:

- ١- موجودات الشركة وأموالها ودخولها وعملياتها وصفقاتها التي تنص عليها هذه الإتفاقية من جميع الضرائب والرسوم الجمركية.
- ٢- أسهم الشركة عند إصدارها وتداولها من جميع الضرائب والرسوم.
- ٣- الأوراق المالية التي تصدرها الشركة والأرباح والفوائد والعمولات الناتجة عنها وما شابهها أيا كان مالكةا من الضرائب والرسوم.

مادة (١٠)

- يتمتع المديرون ونوابهم وموظفوا الشركة ومستخدموها في دولة المقر بما يلي:
- أ - الحصانة القضائية فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفقتهم الرسمية.
 - ب - الإعفاء من قيود الهجرة وإجراءات التسجيل المتعلقة بالأجانب والرقابة على النقد.
 - ج - التسهيلات الخاصة بالسفر.
 - د - الإعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التي يتقاضونها من الشركة.

مادة (١١)

يعتبر النظام الأساسي المرفق مكملاً للاتفاقية وجزءاً لا يتجزأ منها.

مادة (١٢)

تعتبر هذه الإتفاقية نافذة بمجرد التوقيع عليها.

تحريراً في ١١ ذو القعدة ١٣٩٥ هـ

الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٧٥ م

النظام الأساسي لبنك الخليج الدولي

شركة مساهمة بحرينية

الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥

والتعديلات التي أدخلت عليه بموجب المراسيم بقانون

رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ ورقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ ورقم (٩) لسنة ١٩٩٨

ورقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

الفصل الأول

في تأسيس البنك

مادة (١)

تأسست بموجب هذه الاتفاقية والنظام الأساسي المرفق بها شركة مساهمة بحرينية تسمى "بنك الخليج الدولي".

مادة (٢)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة المنامة في دولة البحرين. ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشيء للشركة فروعاً أو توكيلات أو مكاتب تمثيل أو شركات متفرعة عنها داخل وخارج الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك حسب القوانين والأنظمة والإجراءات المرعية في الدول المعنية.

مادة (٣)

مدة الشركة خمسون سنة ميلادية تبدأ من صدور القانون المرخص بتأسيسها، ويجوز إطالة هذه المدة لمدة أو مدد أخرى بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

مادة (٤)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة:

القيام بكافة الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية لحساب البنك أو لحساب البنوك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معها وذلك طبقاً للقوانين والإجراءات المصرفية المرعية، وتشمل الأغراض الأمور التالية:

١- إستلام الودائع بجميع أنواعها واقتراض وتدبير أو إستلام الأموال وإقتراضها ومنحها كإئتمان بضمان أو بدون ضمان.

٢- التعامل في بيع وشراء وخصم الأوراق المالية بجميع أنواعها بما في ذلك الكمبيالات التجارية والضمانات.

٣- العمل كمستشارين ماليين للاستثمارات المالية والقيام بصورة عامة بجميع الأعمال التجارية والسمسرة والأعمال المالية والوكالات.

٤- إقراض الأموال ومنح الإئتمان والتسهيلات المالية.

٥- إقتراض الأموال وتسديد الديون.

٦- العمل كضامن أو منشئ أو وسيط لإصدار الأسهم والسندات وفي رعاية وإدارة الأمانات الفردية والاستثمارية والاشتراك بأي شكل آخر في الأسواق الرأسمالية والنقدية.

٧- يحق للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاوَل المجالات الشبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تشتريها أو تلحقها بها، وأن تدمج هذه الهيئات أو تمتلكها حسبما تقتضى مصلحة المساهمين.

٨- وللشركة أن تنشئ لها فروعاً أو أن تمتلك أو تؤسس بنوكاً أو تساهم جزئياً في بنوك في داخل وخارج الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٩- إستثمار أموال الشركة في أية استثمارات وتملك وبيع هذه الإستثمارات والتعامل بها بأية طريقة أخرى ومزاولة النشاط كشركة مالكة أو مستثمرة.

١٠- ويجوز للشركة القيام بأية أعمال أخرى تستهدف تحقيق أغراضها حسبما يقرره مجلس الإدارة.

الفصل الثاني

رأسمال الشركة

مادة (٥)

- ١- حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ ثلاثة بلايين دولار أمريكي مقسماً إلى ثلاثة بلايين سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم.
- ٢- يبلغ رأسمال الشركة الصادر والمدفوع كاملاً بليون دولار أمريكي مقسماً إلى بليون سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم.
- ٣- تحدد الجمعية العامة غير العادية رأس المال الصادر والمدفوع كاملاً وفقاً للشروط التي تقررها.

مادة (٦)

أسهم الشركة اسمية وغير قابلة للتجزئة. ويحق لمجلس الإدارة الموافقة على إصدار أو تحويل أية أسهم في الشركة لأي شخص طبيعي أو اعتباري دون أن يكون لباقي المساهمين ممارسة حق الأولوية في شراء الأسهم في حالة رغبة أي مساهم في تحويل أسهمه.

مادة (٧)

كل مبلغ يتأخر أدائه عن الميعاد المحدد يدفع عنه تعويض للشركة بنسبة يتفق عليها من يوم إستحقاقه، ويحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته وذلك بعد إخطاره ضمن مهلة يحددها مجلس الإدارة ودون أية اجراءات قانونية، ويستوفى من ثمن المبيع بالأولوية على جميع الدائنين الأقساط التي لم تسدد والفوائد والنفقات ويرد الباقي للمساهم، فإذا لم يكف ثمن المبيع رجعت الشركة بالباقي على المساهم.

مادة (٨)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً شهادات مؤقتة تقوم مقام الأسهم التي يملكها.

ويسلم المجلس الأسهم خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ وفاء القسط الأخير، وتستخرج الأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة، ويجب أن يتضمن سند السهم على الأخص رقم وتاريخ المرسوم الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها.

مادة (٩)

لا يلزم المساهمون الا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماتهم.

مادة (١٠)

يترتب حتماً على ملكية السهم قبول النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعيتها العامة.

مادة (١١)

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد، ولا يجوز إصدار أسهم تعطى أصواتاً متعددة.

مادة (١٢)

تحتفظ الشركة بسجل تدون فيه أسماء المساهمين وأرقام الأسهم وعددها والتصرفات التي تجرى على الأسهم المذكورة.

الفصل الثالث

تعديل رأسمال الشركة

مادة (١٣)

يجوز زيادة رأسمال الشركة المصرح به مرة واحدة أو أكثر بإصدار أسهم جديدة أو بتحويل الاحتياطي إلى أسهم، وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية، تحدّد فيه شروط الأسهم الجديدة وذلك بشرط أن تكون أقساط الأسهم الأصلية قد دُفعت كاملة.

إذا صدرت أسهم جديدة بأكثر من قيمتها الاسمية يضاف الفرق إلى الاحتياطي العام بعد الوفاء بمصروفات الإصدار، ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع أسهمه، ويمنح مدة خمسة عشر يوماً لممارسة حق الأولوية.

وفي حالة توفر فائض من الأسهم يتوجب عرضها على المساهمين بالنسبة والتناسب، وتسري أحكام الاكتتاب الأصلية على الأسهم الجديدة، وفي حالة توفّر بعض الأسهم الفائضة بعد ١٥ يوماً من تاريخ العرض فإن تلك الأسهم سيتم إلغاؤها، ويعتبر رأس المال ما تم الاكتتاب به ودفعه بالكامل.

مادة (١٤)

- ١- يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأسمالها إذا زاد عن حاجتها أو إذا طرأت خسارة ورأت الشركة تخفيض رأس المال إلى القيمة الفعلية المتبقية.
 - ٢- يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية إلغاء أية أسهم باتت قيمتها الاسمية تعادل الصفر مع مراعاة أحكام البند (١) أعلاه.
 - ٣- ويجوز التخفيض بأحد الأساليب الآتية:
 - (أ) تنزيل قيمة الأسهم الاسمية بإلغاء الالتزام بدفع الأقساط التي لم تستحق.
 - (ب) تنزيل قيمة الأسهم الاسمية بإلغاء جزء من قيمتها المدفوعة يوازي قيمة الخسارة وذلك إذا حدثت خسارة للشركة، أو إعادة جزء من رأسمالها إذا ارتأت أنه يزيد على حاجتها.
- ولا يصدر قرار بالتخفيض إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات للأسباب الموجبة لذلك التخفيض والالتزامات التي على الشركة أو أثر التخفيض على هذه الالتزامات.

الفصل الرابع

إدارة الشركة

مادة (١٥)

١- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عدد لا يزيد على عشرة (١٠) أعضاء يتم تعيينهم أو انتخابهم لمدة ثلاث سنوات على النحو الوارد أدناه.

٢- يكون لكل مساهم يملك اسهما في الشركة مسددة قيمتها بالكامل في تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية السنوي بنسبة عشرة بالمائة (١٠٪) من مجموع قيمة الأسهم الصادرة والمدفوعة قيمتها بالكامل كما هو ثابت في سجل المساهمين الحق في تعيين عضو واحد في مجلس الإدارة عن كل عدد من الأسهم يشكل النسبة المذكورة، ويكون للمساهم الذي يمارس حق تعيين العضو الحق في عزله واستبداله، ويتم كل ما تقدم بإشعار خطي موجه من المساهم إلى مجلس إدارة الشركة يسلم في عنوان مركز الشركة الرئيسي. وينتخب المساهمون الذين لم يتأهلوا لممارسة حق تعيين أعضاء في مجلس الإدارة العدد الباقي من أعضاء مجلس الإدارة. ويتم الانتخاب في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي شريطة أن يكون المساهم قد سدد بالكامل قيمة الأسهم التي يملكها في الشركة قبل ممارسة حقه في الانتخاب.

٣- لا تنطبق أحكام الفقرة (٢) أعلاه في حالة اتفاق المساهمين على خلاف ذلك فيما يتعلق بتعيين عضو في مجلس الإدارة.

مادة (١٦)

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بصفته الشخصية أن يقوم بأعمال تماثل أو تنافس تلك التي تقوم الشركة بها، كما لا يجوز أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرمها الشركة مع الغير. لا تنطبق أحكام هذه الفقرة في حالة اتفاق المساهمين على خلاف ذلك.

مادة (١٧)

- ١- ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات.
- ٢- رئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء وأمام الغير، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة، وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ويلتزم بتوصياته. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.

مادة (١٨)

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية وذلك لوضع السياسات التنفيذية للبنك ومراقبة تنفيذها.

مادة (١٩)

يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للشركة ويحدد إختصاصاته ومسئوليته وراتبه. ويجوز للمجلس أن يعين سكرتيراً للقيام بالأعمال السكرتارية للمجلس.

مادة (٢٠)

- ١- يجتمع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسه، كما يجوز لما لا يقل عن ثلاثة من أعضائه طلب اجتماعه.
- ٢- وتُعقد إجتماعات المجلس في مقر الشركة أو في أي مكان آخر يختاره المجلس.
- ٣- وإذا تعذر على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة حضور أي اجتماع من اجتماعات المجلس حق له أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة الآخرين على أن تكون الانابة كتابة، ولا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أن يمثل أكثر من عضو واحد بالإضافة إلى نفسه.
- ٤- ويشترط لصحة إجتماع المجلس حضور أغلبية الأعضاء أو من ينوبون عنهم.
- ٥- وعند الضرورة يجوز لرئيس مجلس الإدارة إتخاذ القرارات عن طريق التشاور بالخطابات أو البرقيات، ويجب إجازة القرارات التي تتخذ على هذا النحو في أول إجتماع لمجلس الإدارة ويتم تدوينها في وقائع هذا الإجتماع.

مادة (٢١)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس. ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه.

مادة (٢٢)

لمجلس الادارة أن يزاوّل جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها فيما عدا ما احتفظ به صراحة هذا النظام الأساسي للجمعية العامة. ولمجلس الادارة على العموم سلطة الاشراف على شئون الشركة وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تنتهجها. وللمجلس أن يصدر أيضاً القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بعمليات الشركة وبالشئون المالية والادارية ونظام موظفي الشركة وتعيين اللجان واللجان الفرعية وتحديد صلاحيتها وأعمالها وأن يضع النظم الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق الأغراض التي أسست الشركة من أجلها.

مادة (٢٣)

إذا تخلف أحد أعضاء المجلس عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع جاز اعتباره مستقيلاً، ويقوم مجلس الإدارة بإخطار المساهم الذي يمثله العضو المتخلف لتعيين عضو آخر بدلاً منه.

مادة (٢٤)

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة آخذة في الاعتبار الجهد الذي قام به المجلس وما تحقق من أرباح على ألا تزيد هذه المكافآت عن ١٠٪ من صافي الربح.

مادة (٢٥)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم.

مادة (٢٦)

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لنائبه أو للمدير العام للشركة مخالفة أي من أحكام الاتفاقية وملحقاتها ويكون كل منهم مسئولاً بموجب قانون دولة المقر عن تنفيذ وكالته المتعلقة بالشركة تنفيذاً صحيحاً سواء منفرداً أو متضامناً حسب الأحوال. وللشركة الحق في إتخاذ الاجراءات القانونية لإقامة دعوى المسؤولية المدنية أو الجنائية إذا خالف أي منهم أحكام هذه الاتفاقية أو ملحقاتها أو إذا ارتكب أي منهم أي مخالفة في إدارة الشركة.

مادة (٢٧)

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أي عضو آخر ينتدب لهذا الغرض بقرار من مجلس الإدارة. ولمجلس الإدارة بناء على اقتراح رئيس المجلس أن يعين مساعدين ومديرين ووكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم ويخولهم حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين، ويجوز للمجلس أن يفوض في ذلك الرئيس أو أي عضو آخر.

مادة (٢٨)

على مجلس الإدارة أن يعد في كل سنة ميلادية خلال أربعة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وفقاً للأصول المحاسبية.

مادة (٢٩)

يرسل مجلس الإدارة نسخة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية بتقريره، والنص الكامل لتقرير المراقبين، الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل موعد عقد الجمعية العامة بستة أسابيع على الأقل.

مادة (٣٠)

يضع مجلس الإدارة اللوائح الداخلية للشركة ونظام العاملين فيها.

الفصل الخامس

الجمعية العامة

مادة (٣١)

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين.

مادة (٣٢)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العامة أياً كانت صفتهم بكتب مسجلة ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية أو بصفة غير عادية.

مادة (٣٣)

في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات يوضع جدول الأعمال في طلب إنعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مادة (٣٤)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. ويجوز التوكيل في حضور الجمعية العامة بشرط أن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة. ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عمن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

مادة (٣٥)

يرأس إجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة أو الجمعية العامة لذلك. ولا يكون الإجتماع صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون أكثر من نصف الأسهم فاذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى إجتماع ثان خلال ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للإجتماع الأول. ويكون الإجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين.

مادة (٣٦)

تصدر قرارات الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة.

مادة (٣٧)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت.

مادة (٣٨)

يجتمع المساهمون خلال ثلاثين يوماً من نشر عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي في الجريدة الرسمية لدولة البحرين كجمعية عامة تأسيسية لبحث جميع عمليات التأسيس والاطلاع على المستندات المؤيدة لها. وتتثبت الجمعية من صحة العمليات وموافقتها لقانون عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ومراقبى الحسابات. ويتم الاعلان عن تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية التأسيسية.

مادة (٣٩)

تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة. ولمجلس الادارة دعوة هذه الجمعية كلما رأي ذلك ضرورياً ويتعين عليه دعوتها إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ثلث رأس المال.

مادة (٤٠)

تختص الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية (أو بصفتها جمعية تأسيسية). ويشمل إختصاصها النظر في تسيير أعمال الشركة وإجازة الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وكذلك تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وتعيين المراقبين وتحديد مكافآت مجلس الإدارة والمراقبين واقتراح توزيع الأرباح.

مادة (٤١)

- ١- تلزم القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون ونظام الشركة جميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو كانوا موافقين أو مخالفين لها.
- ٢- وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

مادة (٤٢)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب كتابي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن نصف أسهم الشركة. وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية للاجتماع خلال شهر من وصول الطلب إليه.

مادة (٤٣)

- ١- لا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة وتصدر القرارات بثلثي أسهم الحاضرين. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ ينعقد خلال الثلاثين يوماً القادمة للاجتماع الأول ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف الأسهم.

٢- وإذا لم يتوافر هذا النصاب للإجتماع الثاني أو لصحة القرارات التي تتخذ فيه وفقاً لأحكام الفقرة السابقة، فتوجه الدعوة إلى إجتماع ثالث يعقد بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ توجيه الدعوة الى الإجتماع الثاني، ويعتبر الإجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين. وتصدر القرارات في الإجتماع الثالث بأغلبية أصوات الحاضرين.

مادة (٤٤)

المسائل الآتية لا تنظرها إلا الجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية:

- ١- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة.
- ٢- بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
- ٣- حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى.
- ٤- زيادة رأس المال أو تخفيضه.
- ٥- زيادة أغراض الشركة أو تنويعها.
- ٦- تصفية الشركة.
- ٧- إصدار فئات أخرى من الأسهم عدا الأسهم العادية.
- ٨- تغيير إسم الشركة.

الفصل السادس

حسابات الشركة

مادة (٤٥)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها.

مادة (٤٦)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً بتسجيلها في السجل التجاري وتنتهي في ٣١ ديسمبر في السنة التالية.

مادة (٤٧)

للمراقب في كل وقت الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات عليه أن يثبت ذلك كتابة في تقرير يُقدم إلى مجلس الإدارة ويُعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض.

مادة (٤٨)

يقدم المراقب إلى الجمعية العامة تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة وما إذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وما إذا كان الجرد قد أُجري وفقاً للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه. ويكون المراقب مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه.

مادة (٤٩)

يقتطع من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة طبقاً للأصول الفنية والمحاسبية لاستهلاك موجودات الشركة والمخصصات بكافة أنواعها أو التعويض عن نزول قيمتها ولمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

مادة (٥٠)

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي:
أولاً: يقتطع ١٠٪ تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري.
ثانياً: يقتطع ١٠٪ أخرى تخصص لحساب الإحتياطي الإختياري.
ثالثاً: يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥٪ للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم.
رابعاً: يوزع ما تبقى على المساهمين، ويجوز لمجلس الإدارة أن يقترح ترحيل الأرباح غير المدفوعة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للإحتياطي أو مال لاستهلاك غير عاديين.

مادة (٥١)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة (٥٢)

يستعمل المال الإحتياطي غير الإجباري بناء على قرار مجلس الإدارة، فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ولا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على المساهمين وإنما يجوز استعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥٪ في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد.

مادة (٥٣)

يجوز لمجلس الإدارة أن يودع بعض أمواله في بنك أو أكثر من البنوك التي يحددها مجلس الإدارة.

الفصل السابع

تصفية الشركة

مادة (٥٤)

- ١- تصفى الشركة في حالة حلها بواسطة مصفين تعينهم الجمعية العامة وللمصفين أوسع السلطات للتحقيق في أصول وخصوم الشركة، وتحدد الجمعية العامة أتعابهم.
- ٢- وبتعيين المصفين تنتهي سلطات أعضاء مجلس الإدارة وتظل الجمعية العامة قائمة لإعتماد شروط التصفية ولإعطاء المخالصة للمصفين، ويرأس الجمعية العامة من تعينه في كل إجتماع يدعو إليه المصفون.
- ٣- وبعد أداء إلتزامات الشركة وردّ قيمة الأسهم، يوزع الباقي على المساهمين بنسبة المبلغ الإسمي للأسهم المملوكة لهم.

الفصل الثامن

التحكيم

مادة (٥٥)

إذا نشأ خلاف بين الشركة ودولة المقر أو بين الشركة وواحد أو أكثر من المساهمين فيها أو فيما بين اثنين أو أكثر من المساهمين أنفسهم حول تفسير أو تطبيق أحكام اتفاقية التأسيس أو النظام الأساسي المرفق بها، يحال الخلاف إلى التحكيم من قبل مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين طبقاً لنظام ولائحة الإجراءات المعمول بهما لدى المركز المذكور، على أن تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء وعلى أن تراعي هيئة التحكيم أحكام المادة (٢) من اتفاقية التأسيس بشأن خضوع الشركة أساساً لأحكام الاتفاقية والنظام الأساسي للشركة ولو تعارضت مع القانون الداخلي لدولة المقر (البحرين) ويكون الحكم التحكيمي الصادر تبعاً لهذه المادة نهائياً وملزماً وغير قابل للاستئناف.

الفصل التاسع

أحكام ختامية

مادة (٥٦)

على مؤسسي الشركة أن يختاروا خاتماً يحمل إسم الشركة، وتختتم به المستندات التي يرى المجلس أو اللجنة التنفيذية أنها ضرورية أو مرغوب فيها.

ملحق

قرارات الجمعية العامة غير العادية

• أقرت الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد في ١٨ فبراير ٢٠٠٧ زيادة رأسمال الشركة الصادر والمدفوع كاملاً إلى واحد ونصف بليون دولار أمريكي مقسماً إلى واحد ونصف بليون سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد.

• قررت الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد في ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ المصادقة على التزام المساهمين الذي تقرر في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بزيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع من واحد ونصف بليون دولار أمريكي إلى اثنين ونصف بليون دولار أمريكي مقسماً إلى اثنين ونصف بليون سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبدأ سريان هذا القرار اعتباراً من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

فايز بن سالم البرواني

أمين سر مجلس الإدارة

CONTENTS

	Pages
1- Agreement of Establishment	3
2- Articles of Association	7
Ch. I Concerning the Establishment of the Bank	7
Ch.II Capital of the Company	9
Ch.III Alteration of the Company's Capital	11
Ch.IV Management of the Company	12
Ch.V General Assembly	16
Ch.VI Accounts of the Company	19
Ch. VII Liquidation of the Company	21
Ch.VIII Arbitration	22
Ch.IX Final Provisions	22
3- Addendum	23

Ninth Edition - January 2008

**AGREEMENT OF ESTABLISHMENT
OF
GULF INTERNATIONAL BANK
BAHRAIN SHAREHOLDING COMPANY
APPROVED BY DECREE LAW NO (30) FOR THE YEAR 1975,
AMENDED BY DECREE LAWS NO. (14) FOR THE YEAR 1991,
NO. (15) FOR THE YEAR 1992, NO. (9) FOR THE YEAR 1998 AND
NO. (16) FOR THE YEAR 1999**

Cognizant of the importance of investment of some of their funds in banking projects that earn them benefit and prosperity, the Governments of the States signatories to this Agreement made on 13th November, 1975 and subsequently amended, have agreed as follows:

ARTICLE (1)

The Company called "Gulf International Bank" Bahrain Shareholding Company shall continue to have standing pursuant to this Agreement as approved by Decree Law No. (30) for the year 1975 and subsequently amended.

ARTICLE (2)

The Company shall basically be subject to the provisions of this Agreement and the Articles of Association attached thereto. Said provisions shall take effect even if they conflict with the internal law of the Head Office State (Bahrain). In the event that there is no provision in the Agreement or the Articles of Association governing the matter concerned, the laws of the Head Office State shall be applied.

ARTICLE (3)

The Head Office and the legal domicile of the Company shall be in the city of Manama in the State of Bahrain. The Board of Directors may establish for the Company, branches, agencies, representative offices or subsidiary companies inside and outside the Member States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf in accordance with laws, regulations and procedures prevailing in the states concerned.

ARTICLE (4)

The duration of the Company shall be fifty calendar years starting from the date of promulgation of the law approving its incorporation, it may be extended for further period or periods by a resolution of the Extraordinary General Assembly.

ARTICLE (5)

The objects of the Company shall be to undertake all banking and commercial activities and services for the account of the Bank or other banks or for the account of others or jointly therewith. It may also have an interest in or participate in any way with organizations and institutions undertaking activities similar to those undertaken thereby or that may assist it in the attainment of its objects or it may purchase or attach them to it. Additionally, it may acquire or establish banks or participate in already existing banks in addition to its right to make any other investments in accordance with prevailing banking laws, regulations and procedures.

ARTICLE (6)

- 1- The Authorised capital of the Company shall be Three Billion United States Dollars divided into Three Billion shares with a nominal value of One United States Dollar for each share.
- 2- The Issued and Fully Paid Up capital of the Company shall be One Billion United States Dollars divided into One Billion shares with a nominal value of One United States Dollar for each share.
- 3- The Extra ordinary General Assembly shall determine the Issued and Fully Paid Up capital in accordance with conditions established thereby.

ARTICLE (7)

The shares of the Company shall be nominal and indivisible. The Board of Directors shall have the power to approve the issue or transfer of any shares of the Company to any natural or juridical person without there being any pre-emptive right for the remaining shareholders to purchase the shares in the event that any shareholder may wish to transfer his shares.

ARTICLE (8)

Expenditures, expenses, salaries and costs undertaken by the Company to be paid in connection with its establishment amount to approximately 20,000 Bahrain Dinars. These expenditures shall be accounted for as part of general expenses.

ARTICLE (9)

The Head Office State shall exempt:

- 1- The Company's assets, properties, incomes, operations and transactions provided for in this Agreement from all taxes and customs duties.
- 2- The Company's shares whenever issued and negotiated from all taxes and fees.
- 3- Commercial Papers issued by the Company, and profits, interest and commissions resulting from it or from similar activities, whoever may be the owner thereof, from taxes and fees.

ARTICLE (10)

The Company managers, their deputies, staff and employees, in the Head Office State, shall enjoy the following:

- a. Judicial immunity in respect of activities performed by them in their official capacity.
- b. Exemption from immigration restrictions, registration procedures relating to foreigners and currency control.
- e. Facilities in connection with travel.
- d. Tax exemption of salaries and remuneration received by them from the Company.

ARTICLE (11)

The Articles of Association attached hereto shall be deemed to be supplementary to and form an integral part of the Agreement.

ARTICLE (12)

This Agreement shall be deemed to take effect immediately on the signing thereof.

Written on 11th Thul Qi'da 1395 A.H.

Corresponding to 13th November, 1975 A.D.

**ARTICLES OF ASSOCIATION
OF
GULF INTERNATIONAL BANK
(BAHRAIN SHAREHOLDING COMPANY)
APPROVED BY DECREE LAW NO. (30) FOR THE YEAR 1975
AMENDED BY DECREE LAWS NO. (14) FOR THE YEAR 1991,
NO. (15) FOR THE YEAR 1992, NO. (9) FOR THE YEAR 1998 AND
NO. (16) FOR THE YEAR 1999**

CHAPTER 1

ESTABLISHMENT OF THE BANK

ARTICLE (1)

A Bahrain Shareholding Company called "Gulf International Bank" has been established in accordance with this Agreement and the Articles of Association attached thereto.

ARTICLE (2)

The Head Office and the legal domicile of the Company shall be in the city of Manama in the State of Bahrain. The Board of Directors may establish for the Company branches, agencies, representative offices or subsidiary companies inside and outside the Member States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, in accordance with laws, regulations and procedures prevailing in the states concerned.

ARTICLE (3)

The duration of the Company shall be fifty calendar years starting from the date of promulgation of the law approving its incorporation. It may be extended for further period or periods by a resolution of the Extraordinary General Assembly.

ARTICLE (4)

The objects of the Company shall be:

To undertake all banking and commercial activities and services for the account of the Bank, or other banks, or for the account of others, or jointly therewith, in accordance with applicable banking laws and procedures. Such objects shall include the following matters:

1. To receive all types of deposits, and to borrow, procure, receive, lend and advance on credit funds with or without security.
2. To deal in the purchase, sale and discount of all types of commercial papers, including commercial bills and securities.
3. To act as financial consultants for financial investments and in general to undertake all commercial operations, brokerage, financial transactions and agencies.
4. To lend funds and grant credit and financial facilities.
5. To borrow funds and settle debts.
6. To act as underwriter, originator or intermediary for issue of shares and bonds, and as trustee and manager of private and investment trusts and participate in any other manner in capital and money markets.
7. The Company shall have the right to acquire an interest in or participate in any manner in institutions engaging in similar activities or that assist it in attainment of its objects, or to purchase, affiliate or merge with or own such those institutions as dictated by the interest of shareholders.
8. The Company may establish branches or acquire or establish banks or participate partially in banks inside or outside Member States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
9. To invest Company funds in any investments, to own and sell such investments and deal therewith in any other manner and to undertake said activities whether as an owning or investing company.
10. The Company may do all such other activities aimed at attainment of its objects as may be decided by the Board of Directors.

CHAPTER II
CAPITAL OF THE COMPANY

ARTICLE (5)

1. The Authorised capital of the Company shall be Three Billion United States Dollars divided into Three Billion shares with a nominal value of one United States Dollar for each share.
2. The Issued and Fully Paid Up capital of the Company shall be one Billion United States Dollar divided into One Billion shares with a nominal value of One United States Dollar for each share.
3. The Extraordinary General Assembly shall determine the Issued and Fully Paid Up capital in accordance with conditions established thereby.

ARTICLE (6)

The shares of the Company are nominal and indivisible. The Board of Directors shall have the power to approve the issue or transfer of any shares of the company to any natural or juridical person without there being any pre-emptive right for the remaining shareholders to purchase the shares in the event that any shareholder may wish to transfer his shares.

ARTICLE (7)

Any sum, payment of which is delayed beyond the due date, shall earn compensation payable to the Company at a rate to be agreed upon effective such due date. Where payment of a sum due and payable out of the value of any shares has been delayed, the Board of Directors shall have the right to sell such shares for account of the defaulting shareholder, at his risk and under his responsibility, after giving him notice of a period determined by the Board of Directors and without recourse to any legal proceedings. The value of instalments due on the shares as well as the relative interest and charges shall be retained on the basis of priority over all other creditors out of proceeds of the sale and then the remainder shall be refunded to the defaulting shareholder. In case the proceeds of the sale are not sufficient, the Company shall claim the remainder from the shareholder.

ARTICLE (8)

The Board of Directors shall within three months from the date on which the incorporation of the Company has been declared to be final, deliver to each shareholder Provisional Certificates representing shares he owns.

The Board shall deliver the shares within three months from the date of payment of the last instalment. Shares shall be extracted from a book with counterfoils and shall be given serial numbers and signed by two members of the Board of Directors under the common seal of the Company. The Share Certificate must include in particular, the number and date of the Decree authorising the incorporation of the Company, its date of publication in the Official Gazette, the value of the capital, the number of shares into which it is divided and their characteristics, as well as the objects, the Head Office and duration of the Company.

ARTICLE (9)

Shareholders shall not be liable for more than the value of each share and their obligations shall not be increased.

ARTICLE (10)

Ownership of a share shall definitely result in acceptance of the Company's Articles of Association and the resolutions of its General Assembly.

ARTICLE (11)

Each share shall entitle its owner to have a proportionate part equal to that of others without preference of the assets of the Company and of profits divided in the manner hereinafter shown. No shares carrying several votes may be issued.

ARTICLE (12)

The Company shall keep a Register in which the names of shareholders shall be entered together with the number of shares and their serial numbers, and transactions relating to these shares.

CHAPTER III ALTERATION OF THE COMPANY'S CAPITAL

ARTICLE (13)

The authorised capital of the Company may be increased one or more times by issue of new shares or by transfer of the reserve funds to shares by a resolution of the Extraordinary General Assembly, which resolution shall specify the conditions relating to the new shares, provided that the instalments of the original shares shall have been paid in full.

If new shares are issued at more than the nominal value, the difference shall be added to the general reserve after payment of the expenses of the share issue. Each shareholder shall have pre-emptive right to subscribe to a portion of the new shares in proportion to the number of his shares. A fifteen day period from the date of invitation to the shareholders to subscribe shall be granted to allow them to exercise the said pre-emptive right.

In the event of availability of surplus shares they should be offered to shareholders pro rata to their shares. The provisions applicable to the original subscription shall apply to the new shares. If after 15 days from such offer there remain any surplus shares, they shall be cancelled and the capital shall be deemed to be such amount as shall have been fully subscribed and paid for in full.

ARTICLE (14)

1. The Company may, by a resolution of the Extraordinary General Assembly, reduce its capital if it is in excess of its requirements or on the occurrence of a loss and the Company decides to reduce the capital to the limit of the actual remaining value.
2. The Company may, by a resolution of the Extraordinary General Assembly, cancel any shares the nominal value of which has been reduced to zero, subject to the provisions of paragraph (1) above.
3. Reduction may be effected by one of the following methods:
 - a) Reduction of the nominal value of the shares by cancelling the obligation for payment of installments which have not become payable.
 - b) Reduction of the nominal value of the shares by cancelling a part of the paid value equivalent to the amount of loss incurred by the Company, or by refunding a part of it, if the Company finds that its capital exceeds its needs.

No resolution for reduction may be passed except after having read the Auditor's Report setting out the reasons necessitating such reduction and stating the liabilities of the Company and the effect of the reduction on these liabilities.

CHAPTER IV
MANAGEMENT OF THE COMPANY

ARTICLE (15)

- 1- The Company shall be managed by a Board of Directors consisting of no more than ten (10) members who are appointed or elected every three years as provided hereinafter.
- 2- Each shareholder holding, on the date of convening the annual meeting of the Ordinary General Assembly, fully paid up shares which comprise ten percent (10%) of the total value of issued and fully paid up shares as recorded in the Shareholders Register, shall have the right to appoint one member on the Board of Directors in respect of ownership of each number of shares comprising the aforesaid percentage. The shareholder exercising the right to appoint the member shall have the right to terminate his appointment and replace him. All the foregoing shall be carried out by written notice addressed by the shareholder to the Board of Directors and delivered at the address of the Head Office of the Company. Shareholders not qualified to exercise the right of appointment shall elect the remaining number of members of the Board of Directors. The foregoing shall be carried out at the annual meeting of the Ordinary General Assembly, provided that the shareholder shall have paid in full the value of the Company shares owned by him prior to exercising his right of election.
- 3- The provisions of paragraph (2) herein before shall not apply in the event of agreement by the shareholders to the contrary in relation to the appointment of a member of the Board of Directors.

ARTICLE (16)

No Member of the Board of Directors in his personal capacity may undertake any activities similar to or in competition with those carried out by the Company. He may not, also, have direct or indirect interest in contracts and transactions concluded by the Company with others. The provisions of this article shall not apply in the event that the shareholders agree otherwise.

ARTICLE (17)

- 1- The Board of Directors shall elect from amongst its members by secret ballot a Chairman and Vice Chairman who shall hold office for a term of three years.
- 2- The Chairman of the Board of Directors shall represent the Company before the law courts and third parties, and his signature shall be deemed to be that of the Board of Directors. He shall implement the resolutions of the Board and comply with its recommendations. In case of absence of the Chairman or of his being unable to attend to his duties, the Vice Chairman of the Board of Directors shall assume his responsibilities.

ARTICLE (18)

The Board of Directors shall appoint from amongst its members an Executive Committee to formulate the executive policy of the Bank and control its implementation.

ARTICLE (19)

The Board of Directors shall appoint a General Manager for the Company and determine his duties, responsibilities and salary. The Board may appoint a Secretary to assume the Board's secretarial functions.

ARTICLE (20)

- 1- The Board of Directors shall meet once at least every three months at the invitation of the Chairman. No less than three of its members may request that a meeting of the Board be held.
- 2- Meetings of the Board shall be held in the Head Office of the Company or in any other place chosen by the Board.
- 3- Where any of the Members of the Board of Directors is unable to attend any of the Board meetings, he shall have the right to deputise one of the other Members to represent him, provided a written proxy is made for such representation. No Member of the Board of Directors, may represent more than one Member in addition to himself.
- 4- The quorum of a meeting of the Board requires the attendance of the majority of members or their representatives.
- 5- The Chairman of the Board of Directors may, when necessary, make resolutions by way of consultations through letters or telegrams, and such decisions taken in this manner, shall be approved at the first meeting of the Board of Directors, and shall be recorded in the minutes of such meetings.

ARTICLE (21)

Resolutions of the Board of Directors shall be passed by a majority of votes of Members present. In case of an equality of votes, the side with whom the Chairman votes shall prevail. A special Register shall be prepared wherein the minutes of the meetings of the Board shall be recorded and signed by the Chairman. A dissenting Member may ask for his opinion to be recorded.

ARTICLE (22)

The Board of Directors may exercise all functions required for management of the Company in accordance with its objects, except those expressly reserved by these Articles of Association to the General Assembly.

The Board of Directors shall in general have the power of supervision of the affairs of the Company, the conduct of its business and formulation of the policy to be followed by it. The Board may also pass resolutions and internal regulations in relation to the operations of the Company, financial and administrative matters and Company employees' manual, and to appoint committees and sub-committees and to determine the powers and activities thereof and to formulate other manuals deemed thereby adequate for the attainment of the objects for which the Company was formed.

ARTICLE (23)

If any Member of the Board fails to attend three consecutive meetings without a legitimate excuse, he may be deemed to have resigned. The Board of Directors shall notify the shareholder who appointed him in order that said shareholder may appoint another Member in his place.

ARTICLE (24)

The Ordinary General Assembly shall determine the remuneration of the Members of the Board of Directors, taking into consideration their efforts and the profits achieved. Such remuneration shall not exceed 10% of net profits.

ARTICLE (25)

Members of the Board of Directors shall not be bound by any personal obligation relating to the Company by reason of performance thereby of the duties of their office within the limits of their mandate.

ARTICLE (26)

The Chairman of the Board of Directors, the Vice Chairman of the Board of Directors, or the General Manager of the Company shall not contravene any of the provisions of the Agreement of Establishment and its annexes. Each of them shall be responsible under the Law of the Head Office State for accurately carrying out his mandate in relation to the Company, whether severally or jointly as the case may be. The Company shall have the right to take legal proceedings and to file a civil or criminal liability case in the event of violation by any of them of the provisions of this Agreement or its annexes or in the event of any one of them committing a violation in relation to the management of the Company.

ARTICLE (27)

The Chairman of the Board of Directors, the Vice Chairman of the Board of Directors or any other member delegated for this purpose by a Board resolution shall be authorised to sign singly on behalf of the Company. The Board of Directors may on proposal by the Chairman appoint assistants, managers and authorised agents, and determine their powers and authorize them to sign on behalf of the Company jointly or severally. The Board of Directors may delegate powers to do the foregoing to the Chairman or any other member.

ARTICLE (28)

The Board of Directors shall, in each fiscal year and within four months at least from the date of its expiry, prepare a Balance Sheet for the Company and the Profit and Loss Account in accordance with standard accounting principles.

ARTICLE (29)

The Board of Directors shall forward by registered mail a copy of the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a full digest of its Report, and a complete text of the Report of the Auditors to each shareholder at least six weeks before the date of holding the meeting of the General Assembly.

ARTICLE (30)

The Board of Directors shall make the by-laws of the Company and regulations for its staff.

CHAPTER V
GENERAL ASSEMBLY

ARTICLE (31)

A properly constituted General Assembly shall represent all of the shareholders.

ARTICLE (32)

Invitations to attend meetings of the General Assembly shall be forwarded to the shareholders regardless of their capacities by registered letters. Invitations shall include the Agenda. The founders shall prepare the Agenda of the General Assembly's meeting as a Constituent Assembly, whereas the Board of Directors shall prepare the Agenda of the General Assembly's meeting as an Ordinary or Extraordinary General Assembly.

ARTICLE (33)

In cases where the General Assembly may be held at the request of the shareholders or the Auditors, the Agenda shall be included in the request for holding the General Assembly. Matters not listed in the Agenda may not be considered.

ARTICLE (34)

Each shareholder shall have a number of votes equal to the number of his shares. Resolutions shall be passed by the absolute majority of shares represented at the meeting. Representatives may attend the General Assembly provided that the proxy given to them shall be personal and in writing. No member may take part in voting for himself or the member he represents in matters of a special benefit to himself or in respect of a dispute arising between him and the Company.

ARTICLE (35)

The meeting of the General Assembly shall be presided over by the Chairman of the Board of Directors or the Vice Chairman of the Board of Directors or any person delegated by the Board of Directors or by the General Assembly for that purpose. The meeting shall not have a quorum unless attended by a number of shareholders representing more than half of the shares; and if the quorum is not present, an invitation shall be extended for a second meeting to be held within 30 days from the date assigned for the first meeting. The second meeting shall be considered quorate regardless of the number in attendance.

ARTICLE (36)

Resolutions of the General Assembly in Ordinary Meeting shall be passed by the absolute majority of shares represented.

ARTICLE (37)

Voting in the General Assembly shall be made in the manner determined by the person presiding at the meeting, unless the General Assembly resolves to follow a specific method of voting.

ARTICLE (38)

Shareholders shall meet within thirty days from date of publication of the Agreement of Establishment of the Company and its Articles of Association in the Official Gazette of the State of Bahrain, as Constituent General Assembly, to discuss all establishment procedures and to review supporting documents. The Assembly shall make sure that the proceedings taken have been valid and in conformity with the law applicable to the Agreement of Establishment of the Company and its Articles of Association and the Auditors' Report. The appointment of members of the Board of Directors shall be announced at the Constituent General Assembly.

ARTICLE (39)

The Ordinary General Assembly shall be convened by invitation of the Board of Directors once at least in each year within three months from the date of expiry of the Company's fiscal year.

The Board of Directors may convene this Assembly whenever deemed necessary, and upon being requested by a number of shareholders holding not less than one third of the capital, the Board shall convene the Assembly.

ARTICLE (40)

The Ordinary General Assembly shall be competent to deal with all Company's matters except those reserved by law or these Articles of Association to the Extraordinary General Assembly (or to the Constituent Assembly).

The Assembly's competence includes looking into the conduct of the Company's business, the approval of the Final Account, as well as the Profit and Loss Account and the reports of the Board of Directors and Auditors, the appointment of Auditors, the determination of remuneration of the Board of Directors and of the Auditors, and the proposal for distribution of profits.

ARTICLE (41)

- 1- Resolutions passed by the General Assembly in accordance with the Law and the Company's Articles of Association shall be binding on all shareholders, whether they attended the meeting during which the resolutions were passed or not and whether they approved or objected to such resolutions.
- 2 - The Board of Directors shall carry out the General Assembly's resolutions.

ARTICLE (42)

The Extraordinary General Assembly shall convene at the request of the Board of Directors or pursuant to a written request by shareholders holding not less than half of the Company's shares. In this case the Board of Directors shall convene the Assembly to meet within one month from the date of receipt of the request.

ARTICLE (43)

- 1 - The Extraordinary General Assembly shall not have a quorum unless it is attended by shareholders representing three quarters of the Company's shares. Resolutions shall be taken by two thirds of the shares of those present. If this quorum is not present, invitations shall be made for a second meeting to be held within thirty days from the date of the first meeting. It will be quorate if attended by shareholders representing more than half of the shares.
- 2 - At the second meeting, if this quorum is not present or adequate for the purposes of passing valid resolutions in accordance with the provisions of the previous paragraph, an invitation shall be made for a third meeting which shall be held after the expiry of three months from the date of invitation for the second meeting. The third meeting shall be deemed to be quorate regardless of the number of persons present.

Resolutions shall be passed at the third meeting by a majority of the votes of those present.

ARTICLE (44)

The following matters shall be considered only by the Extraordinary General Assembly:

- 1- Amendment of the Agreement of Establishment or the Articles of Association.
- 2- Sale of the whole project that had been established by the Company or disposal of it in any other way.
- 3- Dissolution of the Company or its amalgamation with another company or body.
- 4- Increase or reduction of capital.
- 5- Increase or diversification of the objects of the Company.
- 6- Liquidation of the Company.
- 7- Issue of categories of shares other than Ordinary shares.
- 8- Change of the name of the Company.

CHAPTER VI ACCOUNTS OF THE COMPANY

ARTICLE (45)

The Company shall have one or more Auditors who shall be chartered accountants and shall be appointed and his remuneration determined by the General Assembly. He shall be responsible for auditing the accounts for the fiscal year in respect of which he was appointed.

ARTICLE (46)

The Company's fiscal year shall start on the first day of January and end on the 31st day of December of each year with the exception of the first fiscal year of the Company, which shall begin as of the date of announcement of the final incorporation of the Company by its registration in the Commercial Register and end on the 31st day of December of the following year.

ARTICLE (47)

The Auditors shall have the right of access at all times to all the Company's books, records and documents and to request statements deemed necessary to be obtained by him and he shall also have the right to verify the Company's assets and liabilities. In the event of being unable to exercise such powers, he shall establish that fact in writing in a report to the Board of Directors which shall be presented to the General Assembly. He shall also have the right to call for convening the General Assembly for this purpose.

ARTICLE (48)

The Auditors shall submit to the General Assembly a report indicating whether or not the Balance Sheet and the Profit and Loss Account are in conformity with the actual position and accurately and clearly represent the true financial standing of the Company; whether the Company keeps proper regular accounts; whether the inventory is prepared in accordance with the accepted methods; whether the statements appearing in the report of the Board of Directors are in accordance with the contents of the Books of the Company; whether any violations have been committed in respect of the provisions of the Company's Articles of Association or the provisions of the Law during the fiscal year to an extent that would affect the Company's activity or its financial position; together with an indication as to whether or not such violations still exist according to the information made available to him.

The Auditor shall be held responsible for the accuracy of the statements included in his report in his capacity as the representative of all the shareholders. Each shareholder shall have the right during the meeting of the General Assembly, to discuss with the Auditor and seek explanations from him as to the content of his Report.

ARTICLE (49)

A certain percentage, to be determined by the Board of Directors in accordance with standard accounting principles, shall be deducted from gross profits to cover amortisation of Company's assets and all types of provisions and compensation for depreciation and to meet obligations of the Company under Labour Laws. These funds shall be used for purchase of necessary materials, equipment or structures or for the repair of foregoing and may not be distributed to shareholders.

ARTICLE (50)

Net profits shall be distributed as follows:

- 1-10% shall be deducted for allocation to the account of the compulsory reserve.
- 2- Another 10% shall be deducted to be allocated to the account of the voluntary reserve.
- 3- An amount shall be deducted as required for distribution to shareholders of the first payment on account of a dividend of 5% of the paid up portion of the value of their shares.
- 4- The remaining balance shall be distributed among shareholders. The Board of Directors may propose to carry forward the unpaid profits to the following year or allocate it to the formation of extraordinary reserve or depreciation fund.

ARTICLE (51)

Dividends shall be paid to shareholders in the place and on dates determined by the Board of Directors.

ARTICLE (52)

Voluntary reserve funds shall be utilised pursuant to a resolution of the Board of Directors in a way that is most beneficial in the interest of the Company. This reserve may not be distributed to shareholders. It may, however, be used to ensure the distribution of dividends to shareholders up to 5% in years when Company's profits do not permit the provision of this percentage.

ARTICLE (53)

The Board of Directors may deposit some of its funds with a bank or banks determined by the Board of Directors.

CHAPTER VII LIQUIDATION OF THE COMPANY

ARTICLE (54)

- 1- In case of dissolution of the Company, its liquidation shall be carried out by liquidators who shall be appointed by the General Assembly and such liquidators shall have the widest powers to investigate the Company's assets and liabilities. The General Assembly shall determine their remuneration.

- 2- Upon the appointment of the liquidators, the powers of Members of the Board of Directors shall terminate and the General Assembly shall continue to have standing in order to approve the conditions of the liquidation and to give release to the liquidators. The General Assembly shall be presided over by the person appointed by it at each meeting convened by the liquidators.
- 3- Following the settlement of the Company's obligations and the refund of the value of the shares, the remaining balance shall be distributed among the shareholders in proportion to the nominal value of the shares held by them.

CHAPTER VIII ARBITRATION

ARTICLE (55)

In the event of a dispute arising between the Company and the Head Office State or between the Company and one or more of the shareholders or between two or more of the shareholders themselves concerning the interpretation or application of the provisions of the Agreement of Establishment or the Articles of Association attached thereto, the dispute shall be referred to arbitration under the auspices of the Commercial Arbitration Centre of the States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf in Bahrain (the Centre). The arbitration shall be conducted in accordance with the Regulations and Procedures applied by the Centre. The Arbitration Tribunal shall be composed of three members and shall comply with the provisions of Article two of the Agreement of Establishment regarding the Company being basically subject to the provisions of the Agreement and the Articles of Association of the Company, even if their provisions conflict with the internal law of the Head Office State (Bahrain). The arbitration award made pursuant to this article shall be final, binding and not subject to appeal.

CHAPTER IX FINAL PROVISIONS

ARTICLE (56)

The founders of the Company shall choose a Seal bearing the name of the Company to be used for affixing to documents as may be deemed by the Board of Directors or the Executive Committee to be necessary or desirable.

Addendum

Resolutions of the Extraordinary General Assembly

The Extraordinary General Assembly, at its meeting held on 18th February 2007, resolved to increase the issued and fully paid up capital of the company to one and a half billion United States Dollars divided into one and a half billion shares with a nominal value of one United States Dollar each.

The Extraordinary General Assembly, at its meeting held on 20th February 2008, ratified the shareholders' commitment to increase the issued and fully paid up capital of the Company from one and a half billion to two and a half billion United States Dollars divided into two and a half billion shares with a nominal value of one United States Dollar each with effect from 31st December 2007.

Faiz S. Albarwani

Secretary to the Board